

Distr.: General
18 July 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ١١٢ من جدول الأعمال المؤقت*
النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢٩/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وهو يتناول الاهتمام الذي أولي لحالة المرأة الريفية من قبل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة والهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات المالية الدولية. وتتألف خاتمة التقرير من موجز للردود الواردة من الدول الأعضاء بشأن مدى استصواب إجراء مشاوره رفيعة المستوى بشأن السياسات العامة المتعلقة بحالة المرأة الريفية.

* A/58/150.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٦-١ مقدمة - أولا
٤	٢٢-٧ الاتجاهات والتحديات والتوصيات الرئيسية الناشئة عن تطبيق المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - ثانيا
٨	٤٨-٢٣ الهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية - ثالثا
٩	٣٣-٢٥ القمم والمؤتمرات الرفيعة المستوى - ألف
١١	٤٠-٣٤ المجلس الاقتصادي والاجتماعي - باء
١٣	٤٨-٤١ لجنة وضع المرأة - جيم
١٦	٥٥-٤٩ الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي - رابعا
١٨	٧٤-٥٦ عقد مشاوره رفيعة المستوى بشأن السياسات: آراء الدول الأعضاء - خامسا
٢١	٧٩-٧٥ الاستنتاجات والتوصيات - سادسا

أولا - مقدمة

١ - في قرارها ١٢٩/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أشارت الجمعية العامة، إلى الدور والمساهمة الحاسمين اللذين تؤديهما المرأة الريفية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر الريفي. وأشارت أيضا إلى احتمال تهميش المرأة الريفية من جراء تأثيرات العولمة وإلى فوائدها المحتملة. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عما لتنفيذ هذا القرار من تأثير على تحسين حالة المرأة الريفية.

٢ - ولقد ظلت حالة المرأة الريفية مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة على مدى العقدين الماضيين. وتناولت القرارات التي اتخذتها الجمعية مسألة تعميم المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج التنمية الريفية، والإصلاحات التشريعية من أجل ضمان تمكين المرأة من الحصول على الموارد وحقوق الملكية، والاعتراف الواجب بحق المرأة الريفية في العمل وبناء القدرات والتدريب والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات بشكل تام. وبالإضافة إلى ذلك شدد القرار ١٢٩/٥٦ على الحاجة لإدراج المنظور الجنساني في سياسات الاقتصاد الكلي، ووضع برامج توفق بين العمل والمسؤوليات الأسرية للمرأة والرجل معا، وهيئة بيئة لا تسمح بانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة والبنات^(١).

٣ - وركز التقريران الأخيران المقدمان من الأمين العام بشأن هذه المسألة^(٢) على إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية والمدخلات والخدمات وعلى جوانب أخرى لحالة المرأة الريفية في سياق العولمة، مثل تنوع سبل كسب العيش والأنماط المتغيرة لتحركات اليد العاملة وديناميات الأسر المعيشية.

٤ - ويستعرض هذا التقرير مساهمة الهيئة التعاهدية المعنية بالأمر، وهي لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، في تحسين حالة المرأة الريفية. فالمادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تركز بصفة محددة على حالة المرأة الريفية. وتعتبر توصيات اللجنة مكملة لجهود الهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية، بما في ذلك مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرفيعة المستوى التي عقدت منذ تقديم آخر تقرير في عام ٢٠٠١، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٥ - وإذ يعرض هذا التقرير أيضا العملية التحضيرية والجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣، اللذين يركزان على اتباع نهج متكامل لإزاء القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، والتنمية الريفية في البلدان النامية. ويتضمن

هذا العرض موجزا للاهتمام الذي أولي لحالة المرأة الريفية من قبل لجنة وضع المرأة، استجابة لما جاء في القرار ١٢٩/٥٦. ويوجز التقرير بشكل مقتضب التطورات الأخيرة المتصلة ببعض الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وهي بالتحديد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي.

٦ - وفي الختام، واستجابة للقرار ١٢٩/٥٦، يستعرض التقرير الردود الواردة من الدول الأعضاء بشأن إجراء مشاوررة رفيعة المستوى بشأن السياسات الحكومية المتعلقة بتحديد الأولويات ووضع الاستراتيجيات ذات الأهمية الحاسمة لمجابهة العديد من التحديات التي تواجه المرأة الريفية.

ثانياً - الاتجاهات والتحديات والتوصيات الرئيسية الناشئة عن تطبيق المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٧ - تنص اتفاقية عام ١٩٧٩ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على تعريف للتمييز وتعالج بشكل متكامل حقوق المرأة في المساواة وتحظر التمييز ضدها في المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتلزم الدول الأطراف بأن تضمن مبدأ المساواة في قوانينها الوطنية وبتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة، سواء جاء هذا التمييز من جانب السلطات العامة أو أي شخص أو منظمة؛ وتلزمها كذلك باعتماد التشريعات التي تحظر التمييز، وتنص على توفير الحماية القانونية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل وعلى اتخاذ التدابير الفعالة القانونية أو الإدارية أو غيرها من التدابير اللازمة لمناهضة التمييز ضد المرأة. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ١٧٤ بلداً - أي ما يعادل ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء.

٨ - وتعتبر الاتفاقية هي الصك الوحيد من صكوك حقوق الإنسان الذي يعالج حالة المرأة الريفية بصفة محددة. وخلال العقد الماضي شكّل استعراض اللجنة للتقارير المقدمة من الدول الأطراف محفلاً فريداً لتقييم السياسات والبرامج الحكومية التي ترمي إلى تحسين حالة المرأة الريفية.

٩ - وتلزم المادة ١٤ من الاتفاقية الدول الأطراف بأن تضع في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية والأدوار الهامة التي تؤديها في توفير أسباب البقاء اقتصادياً لأسرتها. كما تلزم الدول الأطراف بكفالة مشاركة المرأة الريفية في تخطيط التنمية وتنفيذها؛ وبواجب تمكين المرأة الريفية من المشاركة في وضع وتنفيذ الخطط الإنمائية والوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة،

ومن المشاركة المباشرة لبرامج الضمان الاجتماعي. كما تنص الاتفاقية على كفالة حق المرأة في الحصول على جميع أنواع التعليم والتدريب، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وفي التمتع بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية التي من شأنها أن تزيد من كفاءتها التقنية، ومن المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية. وتكفل الاتفاقية للمرأة الريفية الحق في تنظيم نفسها بهدف تحقيق المساواة فيما يتعلق بالحصول على الفرص الاقتصادية، وعلى الائتمانات والقروض الزراعية وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي. وألزمت الدول الأطراف بواجب ضمان حق المرأة الريفية في التمتع بظروف معيشية ملائمة، بما في ذلك الحق في الحصول على السكن والمرافق الصحية والخدمات الكهربائية والإمدادات المائية والنقل والمواصلات.

١٠ - وتتولى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة مهمة رصد امتثال الدول الأطراف لأحكام الاتفاقية. وتنظر في التقارير على أساس حوار بناء مع الدول الأطراف وتقوم باعتماد ملاحظات ختامية تشتمل على توصيات بشأن الخطوات الإضافية التي يلزم اتخاذها من أجل تنفيذ الاتفاقية بشكل تام. ونتيجة لذلك قامت العديد من الحكومات باعتماد قوانين وسياسات وبرامج جديدة أو بتعديل القوانين والسياسات والبرامج التي تبين أنها تنطوي على تمييز.

١١ - وبعد استعراض ٣٢ من الملاحظات الختامية التي اعتمدها اللجنة خلال دوراتها الثماني الأخيرة المعقودة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣^(٣)، تبين أن ثمة ما يشير إلى أن هذه الهيئة الخيرية ظلت تدرس بشكل متسق حالة المرأة الريفية، بما في ذلك جميع القضايا والمناطق الجغرافية. وبشكل عام لاحظت اللجنة أنه بالرغم من أن نسبة كبيرة من النساء تعشن في المناطق الريفية، خاصة في البلدان النامية، إلا أن السياسات الوطنية نادرا ما تأخذ دورهن الهام في الاعتبار. وشددت اللجنة على أن الاستثمار الاجتماعي في المرأة لا يقتصر على كفالة تمتعهن بحقوق الإنسان الموجزة في الاتفاقية وإنما يمثل كذلك إحدى أكثر الوسائل فعالية للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة بصفة عامة. لذلك حثت اللجنة الدول الأطراف على إدماج المنظور الجنساني في جميع برامجها الإنمائية وعلى إيلاء المزيد من الاهتمام لاحتياجات المرأة الريفية من أجل ضمان استفادتها من السياسات والبرامج التي تعتمد في جميع المجالات.

١٢ - وسلمت اللجنة كذلك بحالات الضعف الخاص التي تعاني منها المرأة الريفية نظرا لتفاقم التمييز ضدها على أساس الجنس من جرّاء عوامل أخرى منها بصفة عامة، أن المرأة الريفية تعيش، في مناطق جغرافية أقل تطورا بل وحتى في مناطق مهمشة من البلاد. ولذلك

فهي تواجه ظروفًا صعبة على نحو خاص، مثل الفقر وانخفاض مستويات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة وارتفاع معدلات البطالة. لذلك أكدت اللجنة على الحاجة لاتخاذ تدابير محددة لتمكين المرأة الريفية من تذليل تلك الصعوبات. وحيثما كان ملائماً شددت اللجنة على العوائق الإضافية التي تعترض طريق المرأة التي تنتمي إلى فئات الأقلية في المناطق الريفية وعلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص بها.

١٣ - لذلك دأبت اللجنة على دعوة الدول الأطراف إلى وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج خاصة في المجالات ذات الأولوية لصالح المرأة الريفية وإلى تخصيص الموارد اللازمة في ميزانيتها. وبصفة خاصة ركزت اللجنة على تمكين المرأة في الميدان الاقتصادي، علماً بأنها تضطلع بأكثر جزء من العمل الريفي والزراعي، خاصة في البلدان النامية، ومع ذلك فإنها لا تشكل الأغلبية في أوساط مالكي الموارد. ولدى نظرها في تدابير التمكين الاقتصادي وضعت اللجنة تشديداً على ضرورة إشراك المرأة في البرامج التي ترمي إلى تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقال.

١٤ - وأبدت اللجنة أسفها لكون عمل المرأة في المناطق الريفية لا يعتبر منتجاً، وحثت الدول الأطراف على الاعتراف بمساهمات المرأة الريفية في الاقتصاد وعلى ضمان حصولها على الائتمان ورأس المال والعمالة وفرص التسويق، والموارد الإنتاجية. كما شددت بصفة خاصة على الحاجة لإشراك المرأة الريفية في برامج إصلاح الأراضي وعلى حصولها على كافة الحقوق في بحالي ملكية الأرض وحيازة الملكية، بما في ذلك عن طريق الامتلاك والاقتراس والإرث والخلف. ووجهت اللجنة توصياتها المتعلقة بالحقوق في الحصول على الأرض إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان النامية بصفة خاصة.

١٥ - ورغم أن اللجنة ظلت في بعض الأحيان تشيد بالدول الأطراف فيما يتعلق بتشريعاتها ذات الصلة بإصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي إلا أنها ظلت تعرب عن القلق لكون تطبيق هذه التشريعات ظل على الدوام يصطدم بالمواقف المتحاملة والقوانين العرفية والممارسات التمييزية التي لا تزال تحول دون تمتع المرأة بحقوقها في الحصول على الموارد. وفي هذا الصدد، ركزت اللجنة أيضاً على إشراك المرأة الريفية في عمليات اتخاذ القرارات على الصعيدين المحلي والوطني، كوسيلة لتمكين المرأة وزيادة فرصها في الحصول على الموارد الإنتاجية.

١٦ - كذلك فإن زيادة تمكين المرأة في المجال الاقتصادي ومشاركتها في الحياة العامة، خاصة في عملية اتخاذ القرارات، ترتبطان بشكل لا ينفصم بظروفها الاجتماعية. ولهذا شددت اللجنة على أن تمكين المرأة الريفية ومشاركتها يعيقهما عدم حصولها على الرعاية

الصحية والتعليم وغيرهما من الخدمات الاجتماعية، كالتأمين. وحثت الدول الأطراف على ضمان توفير الرعاية الصحية المناسبة للمرأة الريفية وبصفة خاصة على إزالة العقبات المتمثلة في الافتقار للهيكل الأساسية والتعليم، وتلوث البيئة والعادات والمفاهيم النمطية، لكون هذه العقبات تحول دون حصول المرأة الريفية، مثلاً، على خدمات تنظيم الأسرة ومنع الحمل والأمراض مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات في أوساط الأمهات والرضع وإلى انتشار وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأوبئة. وأشارت اللجنة إلى ما لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من آثار مدمرة على المرأة الريفية بسبب العبء المزدوج الذي تقوم به بوصفها مصدر الرعاية والجهة التي تقوم بإنتاج الأغذية والسلع. ودعت اللجنة الدول الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع الممارسات التي تضر بصحة المرأة الريفية وعلى تنفيذ برامج ترمي إلى زيادة وعيها بحقوقها.

١٧ - وركزت اللجنة على المستوى المنخفض للتعليم والتدريب في أوساط المرأة الريفية، بما في ذلك ارتفاع معدل الأمية على نحو خاص في أوساط هذه الفئة، خاصة في البلدان النامية. ولهذا حثت اللجنة الدول الأطراف على اتخاذ تدابير خاصة في مجال التعليم والتدريب لصالح المرأة، بما في ذلك تزويدها بخدمات الإرشاد الزراعي وشن حملات نحو الأمية، وعلى كفالة تمكين المرأة من الانتفاع بتعليمها في الحصول على وضع وظيفي أفضل والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات. ودعت اللجنة كذلك الدول إلى كفالة حصول المرأة الريفية على خدمات التدريب والفرص ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تأهيل المرأة الريفية، التي كثيراً ما تعاني من العزلة، للاستفادة من خدمات التمكين الشخصي والمهني التي توفرها التكنولوجيا.

١٨ - وكثيراً ما ووجهت اللجنة بعدم كفاية المعلومات المتعلقة بحالة المرأة الريفية التي ترد في تقارير الدول الأطراف، مما يضطرها لطلب المزيد من هذه المعلومات وإعطاء صورة أكثر شمولاً لحالة المرأة الريفية. كذلك ظلت اللجنة تطلب إجراء المزيد من البحوث عن حالة المرأة الريفية، لأن انعدام مثل هذه المعلومات يمنعها من الاستعراض التفصيلي لمدى امتثال الدول الأطراف للمادة ١٤ من الاتفاقية.

١٩ - وقامت اللجنة بتحديد جوانب محددة من السياسات والتشريعات والممارسات الوطنية كانت تتطلب الاهتمام، كما قامت بتحديد التدابير التي يتعين اتخاذها في تلك المجالات. وترمي الملاحظات الختامية للجنة إلى زيادة تنفيذ الاتفاقية من قبل الدول الأطراف المعنية. ومن المسائل والشواغل ذات الصلة بالمرأة الريفية التي نادراً ما تثار في محافل أخرى، قامت المرأة، على سبيل المثال، ومن أجل استكمال المناقشات التي أجرتها الهيئات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، بالنظر في مدى تأثير عبودية الدين على الحق في ملكية

الأرض. كما قامت بتسليط الضوء على آثار العادات والممارسات المحلية الضارة التي تدمر أمد التمييز، بما في ذلك العنف المجتمعي والمترلي. وفي هذا السياق، أشارت اللجنة أيضا إلى حالة المرأة الريفية المسنة التي تعاني من قدر أكبر من التهميش والعزلة، مما يعرضها لخطر أكبر من مخاطر العنف.

٢٠ - ودأبت اللجنة على أن تطلب إلى الدول التي تقدم إليها التقارير نشر تعليقاتها الختامية وأن تطلب مناقشتها من قبل الجمهور، من أجل جعل السياسيين والإداريين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع ككل على دراية بالخطوات التي يلزم اتخاذها لضمان المساواة للمرأة قولا وفعلا. وبالتالي فإن متابعة تعليقات اللجنة تتيح فرصة للدول الأطراف لكي تقوم باتخاذ أو تكثيف التدابير اللازمة لتحسين حالة المرأة الريفية. ولهذا تستطيع الدول الأطراف أيضا إجراء مناقشات واقتسام المواد مع الهيئات الحكومية الأخرى المنوطة بها المسؤولية عن تحسين حالة المرأة الريفية والمعنية بمتابعة التدابير الحكومية الدولية التي تركز على التنمية الريفية المستدامة، والتي يرد موجز لها أدناه.

٢١ - وبإحدى ذي بدء أن اللجنة لا تتطرق في تعليقاتها الختامية بصفة محددة للتطورات العالمية أو الإقليمية أو تعالج بالتفصيل آثار سياسات الاقتصاد الكلي أو البرامج الإنمائية على حالة المرأة الريفية في دولة بعينها من الدول الأطراف. بيد أنها أكدت في بيانها المقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٤)، على ما للاتجاهات الإنمائية الاقتصادية العالمية من آثار غير التناسبية على المرأة، وأشارت إلى العوائق التي تحول دون استفادتها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى كونها تعاني بشكل غير متناسب من الفقر وسوء التغذية وعدم كفاية الرعاية الصحية. ولاحظت اللجنة أن جميع هذه الظواهر تعتبر حادة بشكل خاص في المناطق الريفية وأصدرت سلسلة من التوصيات بشأن اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك بعض التدابير المحددة لصالح المرأة الريفية.

٢٢ - ويعتبر عمل اللجنة مكملا لتدابير الهيئات الحكومية الدولية ومن حيث وضع استراتيجيات العمل اللازمة لمعالجة المسائل التي تؤثر على المرأة الريفية ضمن سياق العولمة. ويعتبر الكثير من المسائل التي تتطرق إليها اللجنة لدى النظر في تقارير الدول الأطراف مماثلة للمسائل التي يجري بحثها في المحافل الحكومية الدولية، حسبما أوجز أدناه.

ثالثا - الهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية

٢٣ - إن عملية الرصد التي تجري في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تتيح للدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقية وسيلة فعالة للتركيز على التدابير التي اتخذت أو يلزم اتخاذها لتحسين حالة المرأة الريفية ولتعزيز متابعة المؤتمرات الحكومية الدولية. ومنذ أن قدم الأمين العام تقريره الأخير عن تحسين حالة المرأة الريفية، قامت عدة هيئات

ومؤتمرات حكومية دولية بالنظر في هذه المسألة ضمن إطار المناقشات الأوسع نطاقا التي أجرتها بشأن مواضيع التنمية الاجتماعية. وبصفة عامة سلمت هذه الهيئات بدور المرأة الريفية في عمليات التنمية، ولكنها اختلفت من حيث التوصيات المحددة المتعلقة بالتدابير اللازمة لتحسين حالة المرأة الريفية.

٢٤ - وجدد آخر حدثين من الأحداث الرفيعة المستوى الالتزام بالشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهذه الشراكات مهمة في سياق التوسع في خصخصة الموارد والخدمات وكذلك في معرض الحاجة للشفافية والمساءلة. كما سعى الحدثان الرفيعة المستوى إلى توثيق التنسيق بين المنظمات والمؤسسات والوكالات التي تعالج القضايا الإنمائية. وأكد أن المسائل المتعلقة بالمرأة الريفية التي أشير إليها بالفعل في محافل حكومية دولية أخرى مكرسة للتنمية الاجتماعية مازالت تتطلب ضروبا مشتركة ومستدامة من العناية والعمل.

ألف - القمم والمؤتمرات الرفيعة المستوى

١ - المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتييري، آذار/مارس ٢٠٠٢)

٢٥ - كان المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية، المعروفة باسم "توافق آراء مونتييري"^(٥)، محاولة هامة من المجتمع الدولي لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في إطار من الجهود النشط، ومن ضمنها التوسع في التشاور والتنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وأكد توافق آراء مونتييري ضرورة اتباع نهج كلي في التصدي للتحديات الراهنة.

٢٦ - كما دعا توافق آراء مونتييري الحكومات إلى تعميم المنظور الجنساني في التنمية على جميع الأصعدة وفي كل القطاعات. وطالب باستثمارات واعية بالجوانب الجنسانية في الهياكل الأساسية للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية تشمل القطاع الريفي بأكمله اعترافا بأهمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في مكافحة الفقر وضمان التنمية المستدامة. وسلم توافق آراء مونتييري أيضا بأهمية توفير البرامج التي تمول المشاريع البالغة الصغر وتقدم قروضا بالغة الصغر، بما في ذلك في المناطق الريفية، ولاسيما من أجل المرأة، ودعا إلى العمل على بناء القدرات ووضع سياسات للميزانية تراعي الجوانب الجنسانية في البلدان النامية.

٢٧ - وينبغي لعملية متابعة توافق آراء مونتييري، التي أدت بالفعل إلى توثيق التعاون بين المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في ميدان التنمية، أن تتصدى لعدد من التحديات، ومن بينها أن تشرك في عملها المرأة الريفية أو من يمثلها باعتبارها صاحبة مصلحة كبرى فيها.

٢٨ - والحق أن الأمر يتطلب إجراء تحليل شامل لأثر أطر سياسات الاقتصاد الكلي على حالة المرأة، ولاسيما المرأة الريفية في البلدان النامية. فالعولمة، ولاسيما في جوانبها المتعلقة بتحرير التجارة والخصخصة، مازال لها وقعها على نساء الريف في البلدان النامية وسبل عيشهن. ولئن استفادت بعضهن من الفرص الجديدة، لكن التحول من زراعة الكفاف إلى إنتاج المحاصيل النقدية كانت له أيضا آثاره السلبية في بعض الحالات على الأمن الغذائي الأسري وإمكانيات الانتفاع من الموارد والخدمات والبيئة، وانعكس ذلك على المرأة الريفية أكثر من غيرها، فهي تمثل الشطر الأعظم بين الفقراء. وينبغي الاعتراف تحديدا بدور المرأة الحيوي في الاقتصاد وفي القطاع الزراعي الريفي. وينبغي للسياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، أن تعتبر المرأة الريفية على السواء من كبار المستفيدين من تلك السياسات والبرامج ومن أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار، وذلك كوسيلة لمعالجة الأسباب الهيكلية للتمييز.

٢ - المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)

٢٩ - أكدت الحكومات في إعلان جوهانسبرغ^(٦)، الصادر عن المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، التزامها بكفالة إدراج تمكين المرأة وتحررها والمساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية^(٧) وخطة تنفيذ مؤتمر القمة. وفي إطار معالجة قضية حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعترفت خطة التنفيذ بأن الزراعة تؤدي دورا عصبيا في تلبية احتياجات سكان العالم الآخذين في النمو، وأنها ترتبط بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، ارتباطا لا انفصام له. ووصفت الخطة بالحتمي تعزيز دور المرأة على كافة مستويات التنمية الريفية والزراعة والتغذية والأمن الغذائي. ودُعيت الحكومات إلى دعم مساهمات كل طائفة مناسبة من أصحاب المصلحة، بما يشمل الرجال والنساء على السواء، في تخطيط الريف وتنميته، وفي تعزيز الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني، حيث ينبغي تمكين النساء من المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة مع الرجال في وضع السياسات واتخاذ القرارات.

٣٠ - واعترفت خطة التنفيذ بالدور المحدد للمرأة في حفظ التنوع البيولوجي والاستفادة منه بطرق مستدامة. وفي إطار السعي لتغيير الأنماط غير المستدامة في الاستهلاك والإنتاج، بات من اللازم نشر التعليم لتزويد الرجل والمرأة، على السواء، بالمعلومات عن مصادر الطاقة والتكنولوجيات المتاحة في هذا الشأن، ولتيسير سبل الاطلاع على المواد الإعلامية والمشاركة أمام المرأة على كافة المستويات في دعم السياسات وعمليات صنع القرار المتصلة بإدارة موارد المياه وتنفيذ المشاريع. ومن حيث التركيز على الصحة والتنمية المستدامة، دعت الخطة

إلى مساعدة البلدان النامية في مجال توفير الطاقة الرخيصة للمجتمعات الريفية، خاصة من أجل تقليل الاعتماد على موارد الوقود التقليدي في الطهي والتدفئة التي تضر بصحة المرأة والطفل.

٣١ - وهذا التجديد للعهد هام في ضوء الدور المحوري الذي تنهض به المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وحفظ الأمن البيئي. وكان للتدهور البيئي والكوارث الطبيعية وآثار التنمية غير المستدامة انعكاسات مست على وجه خاص المرأة والفتاة في الريف. وتعاني المرأة الريفية تحديدا من عدم المساواة مع الرجل في إمكانيات الحصول على المياه والاستفادة من مرافق الصرف الصحي والخدمات الصحية الأساسية. وتشهد البلدان النامية والمتقدمة على السواء خصخصة للخدمات، مما قد يؤدي إلى تحميل المتفعين منها بتكاليف إضافية. كما يغلب أن تتعرض المرأة أكثر من الرجل في الريف إلى أخطار المواد السامة المتزلية بسبب عدم المساواة بينهما في تحمل مسؤوليات الأسرة المعيشية.

٣٢ - وأكدت خطة التنفيذ أيضا ضرورة المساواة بين المرأة والرجل في إمكانيات الاستفادة من جملة أمور من بينها الفرص الاقتصادية والأرض والممتلكات والائتمان. وإذا أشارت خطة التنفيذ بوجه خاص إلى التنمية المستدامة في أفريقيا، دعت إلى تعزيز ودعم الجهود والمبادرات الرامية إلى ضمان التكافؤ في إمكانيات حيازة الأرض وتوضيح الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالموارد، من خلال عمليات إصلاح لنظام ملكية الأراضي وحيازتها تحترم سيادة القانون. ودعت أيضا إلى فتح أبواب الائتمان أمام المرأة المنتجة بما يمكنها من أن تصبح من صناع القرار والملاك في القطاع، بما يشمل الحق في وراثة الأرض.

٣٣ - وخلال عملية متابعة مؤتمر القمة، ستسعى الحكومات جاهدة إلى مجابهة التحديات الواردة في الوثيقة الختامية. ومن بين هذه التحديات ضرورة السعي لأن توضع الوثائق الختامية السابقة، التي لم تتحقق بعد أهدافها ومراميها، موضع التنفيذ العملي، ومن بينها الفصل ٢٤ من جدول أعمال القرن ٢١^(٨) والإعلان بشأن الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية الثمانية. وكما أكد مؤتمر القمة، فإن تحقيق هذه الأهداف مرتبط أيضا ارتباطا لا انفصام له بتحسين حالة المرأة الريفية.

باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٤ - كان الموضوع الرئيسي للجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٣ "تشجيع الترويج لاتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"، وقد أتاح اختيار هذا الموضوع فرصة أخرى أمام الدول الأعضاء لكي تنظر على صعيد حكومي دولي في حالة المرأة في سياق التنمية الريفية المتكاملة.

٣٥ - وركز تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٩) والمؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الانتباه على دور المرأة الريفية وهو يبحث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك مسألة الشفافية والمشاركة الواجب مراعاتها في معالجة هذه القضية. ومن بين ما ركز عليه التقرير ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار الذخيرة المعرفية الضخمة المتوفرة لدى المرأة المزارعة بشأن إدارة موارد البيئة المحلية وقضايا الأمن الغذائي عند السعي لإدخال تحسينات على الأبعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية الريفية المتكاملة. واعتبر أن من المهم أيضا الاستعانة بضرور التكنولوجيا الحديثة المناسبة، التي هي بوجه عام غير متاحة لأفقر قطاعات سكان الريف، والتي تشمل معظم النساء الريفيات. ويمكن إدخال تحسينات على البعد الاجتماعي للتنمية الريفية المتكاملة بتوفير قدر أكبر من المساواة في إمكانيات الانتفاع من الخدمات الصحية، بما فيها خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ورعاية المصابين، والمرافق التعليمية، والمشاركة في المؤسسات الريفية، والبرامج التي تتصدى للإقصاء الاجتماعي، خاصة ضرور الإقصاء التي تتعرض لها المرأة الريفية المسنة.

٣٦ - وأتاحت العملية التحضيرية للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصا لفتح باب الحوار بين الدول الأعضاء والخبراء المستقلين وممثلي المنظمات غير الحكومية وعناصر فاعلة شتى داخل منظومة الأمم المتحدة^(١٠). وفي إطار جلسات الحوار التي أقامها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتطرح الأفكار، تناول عدد من ندوات المائدة المستديرة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية للتنمية الريفية المتكاملة، ولا سيما التعليم، والتداخل بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقير، والسكان والصحة الإنجابية، والإنتاجية في الريف، والزراعة من أجل القضاء على الفقر، وتنمية الطاقة الريفية. ولوحظ في معرض المناقشة أن القضايا متشابكة وضرورة التطرق إليها بنهج كلي، ومثال ذلك أن مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا ينبغي أن تعد شأنًا صحيا فحسب، بل يجب أن يُرى فيها تديرا هاما للحد من الفقر وتمكين النساء من معالجة العلاقات التي تسلب منهن القدرة في المنزل وفي المجتمع ككل. وشددت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها على ضرورة اعتبار المرأة عاملا من عوامل التغيير في مجال التنمية الريفية المتكاملة.

٣٧ - أكد الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى في الدورة الموضوعية للمجلس والمعتمد في جنيف في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣^(١١) ضرورة أن تكون التنمية الريفية جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية وأنشطة وبرامج منظومة الأمم المتحدة. ودعا إلى تعزيز دور المرأة الريفية على كافة مستويات التنمية الريفية، بما في ذلك عمليات صنع القرار، وركز على أولويات المرأة الريفية في مختلف الموضوعات التي عالجها. وأكد أهمية الاعتراف بعملها وضرورة فتح الأبواب أمامها للانتفاع من الموارد. ولاحظ تأثير

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المرأة الريفية وضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة هذا الوباء. ودعا إلى اتباع نهج عام يحقق التكامل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويراعي احتياجات أصحاب المصلحة في المجتمعات الريفية المحلية، وبخاصة المرأة، وضمن عملية المشاركة. وجدد الإعلان الوزاري الدعوة إلى الإسراع بتنفيذ الالتزامات القائمة.

٣٨ - وأكد كل من الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعمليته التحضيرية أن على الاستراتيجيات الفعالة للتنمية الريفية المتكاملة أن تدرك أن أوجه عدم المساواة المستمرة بين الرجل والمرأة في الريف وضعف حظ المرأة الريفية من الانتفاع بالموارد والخدمات والأسواق وعمليات صنع القرار وفرصتها المحدودة في السيطرة عليها من الأسباب الرئيسية لاستمرار الفقر بين نساء الريف. ولا يمكن للتنمية الريفية المتكاملة، باعتبارها سبيلا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، أن تغدو فعالة ما لم تعترف بالإسهام الهام الذي تقدمه المرأة في إنتاج السلع الزراعية وتوفير الأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية، ومن ثم في التنمية المستدامة الشاملة.

٣٩ - ويقتضي تمكين المرأة الريفية أن تشارك أو تكون ممثلة في المؤسسات الوطنية والدولية وعمليات صنع القرار، مثل التقييمات القطرية الموحدة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وكذلك في عمليات التشاور المنصبة على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في العمليات الحكومية الدولية.

٤٠ - ستتيح عملية تنفيذ ومتابعة الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمام الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فرصا جديدة لإبداء المزيد من الاهتمام بالدور المحوري للمرأة الريفية في عمليات التنمية ولإدراجها بين الجماعات الرئيسية المستهدفة وبؤر التركيز الهامة في جميع السياسات والبرامج، باعتبارها صانعة للتغيير ومستفيدة منه على السواء. وسوف تستعرض الدورة الموضوعية للمجلس في عام ٢٠٠٥ تنفيذ الإعلان الوزاري حسبما جرى الاتفاق في الجزء الرفيع المستوى. وستهيئ الدورات السنوية للجان الفنية التابعة للمجلس منابر هامة لتوسيع دائرة الاهتمام بالمرأة الريفية.

جيم - لجنة وضع المرأة

٤١ - أكد إعلان^(١٢) ومنهاج عمل بيجين^(١٣) في عام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة^(١٤) المعقودة في عام ٢٠٠٠ أهمية وضع برامج خاصة من أجل المرأة الريفية وكذلك إدراج المناظير المتعلقة بالمرأة الريفية في جميع السياسات والبرامج في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وقد راعت لجنة وضع المرأة، بوصفها الهيئة

المكلفة بالإشراف على التنفيذ ومتابعته، حالة المرأة الريفية باعتبارها قضية شاملة الجوانب في مباحثاتها السنوية للمجالات الخاصة ذات الأهمية منذ عام ١٩٩٦.

٤٢ - دعا القرار ١٢٩/٥٦ اللجنة إلى إيلاء العناية الواجبة لحالة المرأة الريفية لدى النظر في المواضيع ذات الأولوية التي حددها برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. والمواضيع الأربعة التي نظرتها اللجنة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تتصل اتصالاً واضحاً بحالة المرأة الريفية، وتنعكس على النحو الواجب في استنتاجات أو نتائج حلقات النقاش والاجتماعات الأخرى المنظمة حول هذه المواضيع.

٤٣ - وركزت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠٢ على قضية القضاء على الفقر، ومن وسائل ذلك تمكين المرأة من أداء دورها طوال حياتها في ظل عالم آخذ في العولمة. واعترافاً بأن النساء والأطفال يكابدون أشد ويلات الفقر في الكثير من الحالات، دعت الاستنتاجات المتفق عليها بشأن القضاء على الفقر إلى وضع سياسات اجتماعية اقتصادية مناسبة تتيح للنساء الفقيرات، ومن بينهن المرأة الريفية، فرصة متكافئة في الانتفاع من الموارد والأسواق والسيطرة عليها. وطلب من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين كفالة عمليات إصلاح تشريعية وإدارية لتعزيز حقوق المرأة الريفية في الموارد، وخاصة الأرض، والميراث، والتمتع بالخدمات والمنافع المالية. وطلبت اللجنة في هذا السياق أن تشمل تقارير الأمم المتحدة بيانات توضح قدر ما تحظى به المرأة من مساواة في إمكانية الانتفاع من الأراضي وغيرها من الممتلكات.

٤٤ - كذلك بحثت اللجنة مسألة المناظير الجنسانية للإدارة البيئية والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية في دورتها السادسة والأربعين، حيث ركزت على تمكين المرأة، بما يشمل المرأة الريفية. وأشارت حلقة نقاش عقدت حول هذا الموضوع إلى أهمية استخدام الحصيصة المعرفية المتوفرة لدى المرأة الريفية وشبكاتها. ودعت الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة إلى إشراك المرأة الريفية في وضع القوانين والسياسات والبرامج ومبادرات التدريب المتصلة بالموارد الطبيعية وإدارة الكوارث. وقد أبرزت أيضاً أهمية تزويد المرأة بفرصة متكافئة للانتفاع من الموارد، وخاصة الأرض والممتلكات، وتمكينها كمنتجة ومستهلكة.

٤٥ - وأثناء نظر موضوع حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والقضاء على جميع أشكال العنف الموجه ضد النساء والفتيات، الذي كان من بين المواضيع ذات الأولوية، أكدت حلقة نقاش أقيمت في الدورة السابعة والأربعين للجنة في عام ٢٠٠٣ ضرورة مراعاة جوانب الضعف الخاصة التي تكتنف المرأة الريفية، فاحتمالات تعرضها للعنف، خاصة العنف الأسري،

والسقوط ضحية لعمليات الاتجار، أعلى من غيرها في كثير من الأحيان بسبب من تعانیه من عزلة وتهميش من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية.

٤٦ - كان الموضوع الثاني ذي الأولوية للجنة في عام ٢٠٠٣ قضية مشاركة المرأة في وسائل الإعلام ووصولها إليها، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأثرها على النهوض بالمرأة وتمكينها واستخدام هذه التكنولوجيات وسيلة لتحقيق ذلك، ولئن لم تشر الاستنتاجات المتفق عليها بشأنه إلى حالة المرأة الريفية، لكنها دعت إلى رفع عوائق البنى التحتية التي تمس المرأة أكثر من الرجل، وأشارت إلى أهمية إيجاد سبل لتطويع المعلومات وتكنولوجيات الاتصال لاحتياجات المرأة الفقيرة. وأشارت حلقة نقاش إلى أهمية وسائل الإعلام، مع التركيز بوجه خاص على الإذاعة بوصفها الوسيط الذي يمكن أن تستخدمه النساء الفقيرات، خاصة في المناطق الريفية، للحصول على المعلومات وتوسيع دائرة معارفهن. وأوضحت أن فتح الأبواب أمام النساء المحرومات للحصول على التعليم والتزود بالتدريب والانتفاع من الأنشطة الاقتصادية القائمة على وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، بما يشمل الاستفادة من ذلك على صعيد صنع القرار، من شأنه أن يتيح لهن استخدام التكنولوجيات الجديدة في ترقية أوضاعهن وتمكينهن.

٤٧ - وسعياً إلى زيادة الاهتمام بالمناظير الجنسانية في أعمال التحضير والوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، تقدمت اللجنة أيضاً باستنتاجاتها المتفق عليها مساهمة منها في هذا الشأن. وقد أبرزت العملية التحضيرية بالفعل الفجوة الرقمية والإعلامية القائمة فيما بين البلدان وداخل البلدان، بما في ذلك الفجوة القائمة بين سكان الحضر والريف. ويمكن من خلال التركيز على حالة المرأة الريفية، في البلدان النامية والمتقدمة على السواء، تأكيد الدور الذي بوسعها القيام به كمنتفعة وكذلك كصاحبة مصلحة هامة. وينبغي إدراج مناظير المرأة الريفية في الوثائق الختامية النهائية لمؤتمر القمة.

٤٨ - ستظل لجنة وضع المرأة تولي الاهتمام الواجب بحالة المرأة في الريف وهي ترصد مجالات الاهتمام الحاسمة، وعند النظر في المواضيع ذات الأولوية في الدورات المقبلة، وبذا تكمل العمل الذي تنهض به الهيئات والعمليات الحكومية الدولية الأخرى واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتوجد روابط صلة ينبغي للحكومات أن تبحثها. مزيد من التفصيل عندما تعالج اللجنة مواضيعها ذات الأولوية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وهي: دور الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين؛ ومساواة المرأة مع الرجل في منع الصراعات وإدارة الصراعات وحل الصراعات وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع؛ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة

”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“، والتحديات الراهنة والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالنساء والفتيات وتمكينهن؛ وتوسيع دائرة مشاركة المرأة في التنمية؛ وهيئة بيعة مواتية لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، مع مراعاة جملة أمور، من بينها ميادين التعليم والصحة والعمل؛ ومشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

رابعاً - الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي

٤٩ - منذ أن قدم الأمين العام تقريره الأخير عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، استجدت بعض التطورات في سياسات وبرامج عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية تكفل التطبيق العملي للمفاهيم المتطورة المتعلقة بدور المرأة في التنمية الريفية.

٥٠ - ويعتبر إطار العمل الاستراتيجي الجديد للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ أن معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وبناء قدرات المرأة الريفية شرطان أساسيان للحد من الفقر. كما يرى إطار العمل الاستراتيجي أن التمكين والروابط القائمة بين التمكين السياسي والاقتصادي عوامل حاسمة. وقد ألقى الصندوق وهو يقيم مشاريعه أنها أصابت أكبر قسط من النجاح عندما حسنت أنشطتها من المركز الاقتصادي للمرأة وأنها استكملت قدراتها التنظيمية وقدراتها على اتخاذ القرارات باستثمارات في الأصول والخدمات والتعليم، مثل القيام بمبادرات لتوفير إمدادات المياه والخدمات الصحية ومحو الأمية^(١٥).

٥١ - يركز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على زيادة الفرص المتاحة للمرأة لكسب الدخل والتحكم فيه، وللحصول على الأرض والائتمان وتحسين صلاحتها بالسوق؛ وتنمية معارفها ومهاراتها؛ وتعزيز تنظيمها وتمثيلها في الهيئات السياسية، والاستجابة لاحتياجاتها العملية. ويساند الصندوق تدابير التوعية المتخذة لتمكين الرجال وفتات أخرى من المجتمعات المحلية من معاملة النساء كشريكات^(١٦). وتشمل التحديات المستقبلية للصندوق زيادة تأثيره على الصعيد الميداني، وقياس ذلك التأثير بفعالية وتحقيق الاستدامة.

٥٢ - وتتيح خطة العمل المتعلقة بالمنظور الجنساني والتنمية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، المعتمدة في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، إطاراً لتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في عمل المنظمة. وتهدف إلى إزالة العقبات التي تعترض مشاركة المرأة والرجل بفعالية وعلى قدم المساواة في التنمية الزراعية والريفية وجني ثمارها.

وتؤكد بأن تغيير طبيعة الشراكة بحيث تصبح قائمة على المساواة بين الرجل والمرأة شرط أساسي لتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة محورها الإنسان. وتقر الخطة بأن المشاركة الكاملة للمرأة والرجل وتساوي فرص الحصول على الموارد الإنتاجية شرطان مسبقان جوهريان لتحقيق الأمن الغذائي للجميع. وينبغي تحقيق زيادة الإنتاج بدون إقبال كاهل المزارعات، والنظر في أدوار المرأة في مفاوضات التجارة الدولية. وتؤكد الخطة أيضا على متطلبات محددة من الريفيات في حالات الطوارئ، وتتناول أنشطة تستهدف المرأة بالتحديد (مثل القروض الصغيرة والاستثمار). وتبرز أيضا ضرورة جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

٥٣ - وتدرج الخطة نتائج المشاورة الرفيعة المستوى بشأن الريفيات والإعلام المعقودة في عام ١٩٩٩، التي تشدد استراتيجيتها للعمل المعنونة "نوع الجنس والأمن الغذائي - دور الإعلام"، على أمور من جملتها أهمية دور وسائط الإعلام في ردم الهوة بين الريف والحضر، وفي إيصال صورة أقرب إلى الصواب عن إسهام الريفيين والريفيات في الزراعة والاقتصاد الريفي. وتؤكد أيضا أهمية إتاحة سبل استفادة الريفيين والريفيات من تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وقد شرعت منظمة الأغذية والزراعة في التركيز مؤخرا، لدى وضع سياساتها وبرامجها، على أثر متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز على المرأة والأمن الغذائي في المناطق الريفية.

٥٤ - وأقر البنك الدولي، في إحدى منشوراته الصادرة عام ٢٠٠٢ بعنوان "مد يد المساعدة للفقراء في الأرياف، استراتيجية محددة لتحقيق التنمية الريفية"، أهمية تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع جوانب التنمية الريفية بوصفه موضوعا شاملا لعدة مجالات. ويفيد البنك الدولي أن النساء يمثلن ٧٠ في المائة من الفقراء في الأرياف ويضطلعن بدور رئيسي في استراتيجيات بقاء الأسر المعيشية الريفية الفقيرة واقتصادها. وتدعو الاستراتيجية الجديدة إلى إبراز جهود التنمية الريفية ومعالجة المسألة برمتها، مع تعزيز بيئة مواتية لتحقيق تنمية مستدامة ذات قاعدة عريضة، وإقامة تحالفات بين جميع أصحاب المصلحة، ومعالجة أثر التطورات العالمية على البلدان المستفيدة. ومن بين العوامل الكامنة وراء نجاح التنمية الزراعية، حسب البنك الدولي، ضرورة إدماج احتياجات المرأة في البرامج^(١٧). وتعتبر الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية مصدرا هاما كذلك لإتاحة فرص العمل للريفيات. وقد التزم البنك الدولي بالاهتمام عن كثب بمطالب المرأة واحتياجاتها بخصوص تنمية المهارات^(١٨).

٥٥ - ومن أولويات الاستراتيجية المساعدة على جعل المؤسسات أكثر تجاوبا مع فقراء الأرياف، وسترکز أنشطة البنك الدولي على تعزيز المشاركة السياسية للنساء وفئات أخرى^(١٩). ومن التحديات الجسام التي تواجهه في مرحلة التنفيذ، التي ستخضع للرصد

والتقييم خلال السنوات الخمس المقبلة، كفالة أن تراعي البرامج والعمليات التي يدعمها البنك الفقر في الأرياف بالطريقة والشكل المبينين في الاستراتيجية^(٢٠).

خامسا - عقد مشاوره رفيعة المستوى بشأن السياسات: آراء الدول الأعضاء

٥٦ - بناء على القرار ١٢٩/٥٦، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، يلتمس فيها آراءها بشأن مدى استصواب عقد مشاوره رفيعة المستوى على الصعيد الحكومي بغية تحديد الأولويات ووضع الاستراتيجيات الحاسمة التي من شأنها أن تتصدى للتحديات المتعددة التي تواجهها المرأة الريفية. وقد وردت ردود من ٢٩ دولة عضوا بحلول ١٦ تموز/يوليه.

٥٧ - وأيد الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وبنما، وبوركينا فاسو، وبيلاروس، وتايلند، وجمهورية ترازيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وشيلي، والصين، والفلبين، وفيجي، وفيت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وكولومبيا، ولبنان، وماليزيا، ومدغشقر، والمغرب، والمكسيك، وملديف، عقد المشاورة أو اعتبرت عقدها صائبا أو مهما للغاية.

٥٨ - وطرحت اليونان، في ردها الموجه باسم الاتحاد الأوروبي^(٢١) والبلدان المنضمة^(٢٢)، وجمهورية كوريا أسئلة بشأن الشكل الملائم للنظر في حالة المرأة الريفية و/أو موعد ذلك.

٥٩ - وأعربت اليونان عن اعتقادها أن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أتاح الفرصة في عام ٢٠٠٣ لعقد مثل هذه المشاورة وتحديد الأولويات. وأفادت أن الاتحاد الأوروبي يعترف أن يعزز المراعاة الفعلية لمنظور المساواة بين الجنسين في مناقشات الجزء الرفيع المستوى ونتائجه، وأن يؤكد على فوائد تحقيق نتائج تنفيذية وعملية المنحى يمكن رصد تنفيذها بدقة. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي لا يعتقد تبعا لذلك بضرورة عقد مشاورة مستقلة إلى أن يُقيم تنفيذ نتائج الجزء الرفيع المستوى.

٦٠ - وأفادت جمهورية كوريا أنها تحبذ عقد المداولات بشأن تحسين حالة المرأة الريفية في إطار لجنة التنمية المستدامة، أو منظمة الأغذية والزراعة أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بدل عقد مشاوره رفيعة المستوى بشأن السياسات على الصعيد الحكومي بصورة مستقلة. كما أعربت عن اعتقادها بأن عقد مشاورات في إطار هذه المحافل لن يجيد عن الهدف المتمثل في إيلاء الأولوية لتحديد الاستراتيجيات الكفيلة بالتصدي للتحديات التي تواجهها المرأة الريفية.

٦١ - كما قدم عدد من الدول الأعضاء التي ساندت عقد المشاورة مقترحات إضافية بشأن المواضيع التي ستطرح للنقاش. فأفادت كمبوديا أن المناقشات ستساعد في صياغة المزيد من الاستراتيجيات الكفيلة بتحسين ظروف عيش المرأة في المناطق الريفية والتخفيف من وطأة الفقر. وجاء في رد فيجي أن اتباع نهج المشاورة الرفيعة المستوى بشأن السياسات سيركز الاهتمام الدولي اللازم على الظروف والأحوال التي تواجهها المرأة في المناطق الريفية، ومن الممكن أن تتمخض عنه آليات للرصد ووسائل لتنفيذ الالتزامات الواردة في كل من خطة جوهانسبرغ التنفيذية والأهداف الإنمائية للألفية. وأفادت ماليزيا أن المشاورة ستتيح للدول الأعضاء محفلا لوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج أكثر فعالية وملاءمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المناطق الريفية.

٦٢ - وأعربت المكسيك عن اعتقادها أن عقد مشاورة سيتيح الفرصة لتبادل الخبرات بشأن البرامج التي حققت نتائج إيجابية فيما يتعلق بالمسائل الريفية. وسيكون من المهم الاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن أهداف المشاورة وطرائقها والنتائج المتوقعة منها. ويمكن لهذا المحفل أن يضع في الاعتبار نتائج المؤتمر العالمي الثالث بشأن المرأة الريفية، المعقود في إسبانيا في عام ٢٠٠٢.

٦٣ - واقترحت الفلبين أن تُحضر الورقات القطرية وتُقدم قبل عقد المشاورة حتى يُستفاد منها إلى أقصى حد. ومن شأن وضع ترتيبات من هذا القبيل إعطاء الأمانة العامة فكرة عن اتساع نطاق الإنجازات والمسائل التي تواجهها الدول الأعضاء. كما ستشكل الورقات القطرية أساسا لإعداد جدول أعمال للمشاورة يكون أكثر تركيزا. وينبغي أن تعالج الأولويات والاستراتيجيات تزويد الأرياف بالكهرباء ومرافق الصرف الصحي والسكن في إطار تطوير الهياكل الأساسية للمناطق الريفية، ووضع برامج واضحة لإتاحة شبكة أمان اجتماعي ونظم داعمة قائمة على المجتمعات المحلية لمساعدة السكان في التغلب على الظروف الاقتصادية غير المواتية، والتصدي لحالات الطوارئ القصيرة الأجل فضلا عن الشواغل الطويلة الأجل. وأفادت الفلبين أيضا أن الأمم المتحدة قد تستصوب النظر في عقد مشاورة موازية مع منظمات غير حكومية و/أو توجيه طلب إلى الدول الأعضاء بعقد مشاورة وطنية متعددة القطاعات لدى تحضير ورقاتها القطرية.

٦٤ - وأعربت جمهورية ترازيا المتحدة عن اتفاقها مع المقترح الداعي إلى عقد مشاورة رفيعة المستوى بشأن السياسات على الصعيد الحكومي بغية تحديد الأولويات ووضع الاستراتيجيات الحاسمة التي من شأنها التصدي للتحديات التي تواجهها المرأة في المناطق الريفية.

٦٥ - ورأت تايلند أن على الأمم المتحدة وضع سياسات تنطبق عالميا لدعم توفير التعليم والتدريب المهني للمرأة في المناطق الريفية، بغية تحقيق أمور من حملتها الحيلولة دون وقوعها ضحية للاتجار.

٦٦ - وأدلى عدد من الدول الأعضاء التي أيدت عقد المشاورة بتعليقات إضافية. فأكدت شيلي أهمية التنمية الريفية المستدامة. ورأت الصين أن المرأة تقوم بدور حاسم في تعزيز التنمية الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين، بحيث تشكل النساء الغالبية العظمى من سكان المناطق الريفية. ولن يؤدي تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية إلى أن يتواصل تعزيز متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة فحسب، بل سيساهم أيضا في تنفيذ إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأفادت كولومبيا أن المرأة الريفية تساهم مساهمة هامة في التنمية الزراعية والريفية وتضطلع بدور أساسي في ضمان الأمن الغذائي.

٦٧ - ورأت فيجي ضرورة معالجة المسائل التي تمس المرأة برمتها، وأن الأمر يقتضي تهئية بيئة دولية مواتية تمكن من حشد الإرادة السياسية والموارد لتحقيق تغييرات و/أو زيادة زخمها في كل بلد على حدة. ولئن تم الإقرار بأهمية التزامات البلدان على الصعيدين العالمي والإقليمي فإن إنفاذها لا يسير بالسرعة المرغوب فيها. والسبب الرئيسي في ذلك هو الافتقار إلى التزام سياسي بالإضافة إلى عدم كفاية آليات الرصد.

٦٨ - وأعربت ماليزيا عن اعتقادها أن الفقر أصبح مشكلة عالمية تستحوذ على اهتمام جميع الدول الأعضاء. ومن ثم ينبغي التمكين للمرأة الريفية حتى تشارك بفعالية في جميع مجالات الحياة وفقا للمبادئ الأساسية الواردة في إعلان جنيف المتعلق بالمرأة الريفية.

٦٩ - وقدم عدد من الدول الأعضاء التي ساندت عقد المشاورة معلومات إضافية بشأن مشاركة تلك البلدان في هذا المجال، أو بخصوص المبادرات الإقليمية. فأفادت كولومبيا أنها تعتبر بلدا رائدا فيما يتعلق بالمرأة الريفية بالنظر إلى القانون الذي أصدرته في عام ٢٠٠٢ بشأن المرأة الريفية، والذي يضع مطالبها ومقترحاتها في الاعتبار.

٧٠ - وجاء في رد الجمهورية الدومينيكية أنها شرعت في مشاوره وطنية من خلال اجتماعات إقليمية مع نساء ريفيات من أجل تحديد الصعوبات القائمة وإيجاد حلول لها. وستنفذ المرحلة الثانية من هذه المشاورة مع هيئات حكومية معنية بالقطاع الزراعي على الصعيد الوطني، وستتوج باجتماع مع جميع المؤسسات العامة التي تنفذ برامج في المناطق الريفية لها تأثير في حالة المرأة. وستنشر نتائج المشاورة لاستخدامها أساسا للسياسات والإجراءات المستقبلية وستحال إلى الأمم المتحدة.

٧١ - ورأى الأردن أن إيلاء الاهتمام لحالة المرأة الريفية جزء من عملية الإعداد لخطط وبرامج الاتحاد النسائي العربي. وقد وضعت سياسات وأولويات للبرامج والخطط وفقا

للمبادئ التوجيهية المبينة في الوثائق ذات الصلة، وتتمحور الأولويات حول التعليم والإعلام والقانون.

٧٢ - وأشارت مدغشقر إلى التوجهات الاستراتيجية لسياستها الوطنية المتعلقة بالنهوض بالمرأة من أجل تحقيق تنمية متوازنة بين الرجل والمرأة. وتركز هذه السياسة على تحسين حالة المرأة الريفية، التي تلتزم مدغشقر بجعلها طرفاً فاعلاً في التنمية ومستفيداً منها بحق. وأفادت بنما أن التدابير التي تتخذها تولى أهمية خاصة لوضع المرأة الريفية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية. وذكرت الغلبين أن المشاورة تتفق والمبادرات المتخذة من لدن الحكومة الحالية بشأن تخفيف وطأة الفقر والتمكين للمرأة، ولا سيما في المناطق الريفية.

٧٣ - وقدم عدد من الدول الأعضاء مواد إضافية. إذ قدمت الأرجنتين ولبنان تقريرين شاملين بشأن حالة المرأة الريفية في البلدين. وقدم الأردن ورقة تعرض مفهوم إنشاء لجنة للتخطيط ووضع السياسات لبرامج وأنشطة الاتحاد النسائي العربي، والإعلان والبلاغ الختامي لعمان، واستراتيجية الاتحاد النسائي العربي لتحسين أحوال المرأة العربية. وقدمت بنما تقريراً عن التدابير المتخذة لتنفيذ نتائج اجتماعات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة. وقدمت تونس خطة عملها الوطنية للمرأة الريفية. وقدمت جمهورية ترازيا المتحدة عرضاً موجزاً بشأن الإجراءات الحكومية المتعلقة بحالة المرأة على العموم والمرأة الريفية على وجه الخصوص.

٧٤ - وقد ترغب الجمعية العامة في أن تضع في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء عند مواصلتها النظر في مدى استصواب عقد مشاورة رفيعة المستوى بشأن السياسات على الصعيد الحكومي.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - أدت المناقشات على الصعيد الحكومي الدولي، بما في ذلك مؤتمر القمة المعقود مؤخراً بشأن التنمية المستدامة والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمناقشات الجارية في إطار لجنة وضع المرأة، إلى التركيز بقدر أكبر على حالة المرأة الريفية، وزادت عدد التوصيات المقدمة، لا سيما ما يتعلق بضرورة مراعاة احتياجات المرأة الريفية لدى وضع البرامج. وقد أشير إلى الدور الهام الذي تضطلع به المرأة الريفية على مستويي السياسة العامة وصنع القرارات في الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧٦ - وتعد لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة آلية رصد هامة فيما يتعلق بجميع جوانب حالة المرأة الريفية، بتركيزها على تنفيذ السياسات والبرامج في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية، وتعزيز التركيز بدرجة أكبر على تنفيذ الواجبات المترتبة على المعاهدات أو غيرها من الالتزامات. ويمكن لتجديد الاهتمام بالامتثال للواجبات المترتبة على المعاهدات أن يكمل ويعزز متابعة العمليات الحكومية الدولية. وبالنظر إلى التكامل بين المناقشات الجارية في مختلف الهيئات والعمليات، فإن المتابعة تكون أكثر فعالية إذا نُسقت.

٧٧ - وينبغي للحكومات، والمنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الدولية أن ترجع إلى التعليقات الختامية للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وتوصياتها لدى صياغة السياسات ووضع البرامج الرامية إلى تحسين حالة المرأة الريفية.

٧٨ - ويجب على الحكومات أن تكفل مشاطرة تعليقات اللجنة الختامية وتوصياتها المتمخضة عن العمليات الحكومية الدولية مع جميع الهيئات الحكومية المشاركة بصورة مباشرة في برامج التنمية الريفية المستدامة، حتى تكون على علم بالواجبات القائمة المترتبة على المعاهدات والتوصيات الرامية إلى تحسين حالة المرأة الريفية، ويمكن إشراكها بفعالية في التنفيذ والمتابعة.

٧٩ - وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أن تكفل ما يلي:

(أ) أن تركز عملية المتابعة المتكاملة للمؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، تركيزاً واضحاً على حالة المرأة الريفية؛

(ب) أن تعتبر عملية متابعة الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المرأة الريفية من أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنمية الريفية المستدامة. وينبغي أن تُعالج أولويات المرأة الريفية في جميع السياسات والبرامج، ويجب استشارتها وإشراكها في وضع تلك السياسات والبرامج؛

(ج) أن يتناول مؤتمر القمة العالمي المقبل بشأن مجتمع المعلومات الذي سيعقد في جنيف وتونس أولويات المرأة الريفية واحتياجاتها ويكفل مشاركتها في وضع وتنفيذ استراتيجيات عالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

(د) أن يولى الاعتبار لوجهات نظر المرأة الريفية ويتم إشراكها في جميع المجالات، بما في ذلك حالات الطوارئ، وأنشطة المساعدة الإنسانية، وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراعات.

الحواشي

(١) القرار ٥٦/١٢٩، الفقرات ٦ (أ) و(و) و(ح).

(٢) A/54/123-E/1999/66، و A/56/268.

(٣) الدورة الثانية والعشرون (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠): بيلاروس، بوركينافاسو، الكونغو، ألمانيا، الهند، الأردن، ميانمار؛ الدورة الثالثة والعشرون (حزيران/يونيه ٢٠٠٠): الكاميرون، كوبا، العراق، لتوانيا، جمهورية مولدوفا، رومانيا؛ الدورة الرابعة والعشرون (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠١): مصر، كازاخستان، أوزبكستان؛ الدورة الخامسة والعشرون (تموز/يوليه ٢٠٠١): غينيا، نيكاراغوا، فييت نام؛ الدورة السادسة والعشرون (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٢): إستونيا، البرتغال، الاتحاد الروسي، سري لانكا، ترينيداد وتوباغو؛ الدورة السابعة والعشرون (حزيران/يونيه ٢٠٠٢): سورينام، تونس؛ دورة استثنائية (آب/أغسطس ٢٠٠٢): أرمينيا، أوغندا، اليمن؛ الدورة الثامنة والعشرون (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣): ألبانيا، الكونغو، كينيا.

(٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٨ (A/57/38)، الجزء الأول، الفقرات ٤٢٢-٤٢٩.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري)، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول من القرار الأول، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1)، الجزء الأول من القرار الأول، المرفق.

(٧) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٨) يركز الفصل ٢٤ من جدول أعمال القرن ٢١ على الإجراءات العالمية المتخذة من أجل المرأة، بما فيها زيادة مشاركتها في صنع القرارات، والحاجة إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، والتعليم وبناء القدرات، وتقاسم المسؤولية عن الأعمال المنزلية على قدم المساواة، وإنشاء مرافق كافية للرعاية الصحية، وإتاحة فرص العمل، وإنشاء نظم مصرفية ريفية بغية تيسير فرص حصول المرأة الريفية على الائتمان والأرض وغيرها من الموارد.

(٩) E/2003/51.

(١٠) تضم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب العمل الدولي ومنظمة الصحة العالمية.

(١١) انظر E/2003/L.9.

(١٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الجزء الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(١٤) القرار S-23/2، المرفق، و S-23/3، المرفق.

- (١٥) انظر ورقة المناقشة المعنونة "المرأة بوصفها عامل تغيير"، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شباط/فبراير ٢٠٠٣، ص. ٩.
- (١٦) المرجع نفسه.
- (١٧) مديد المساعدة للفقراء في الأرياف، استراتيجية محددة لتحقيق التنمية الريفية، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٢، ص. ١٥.
- (١٨) المرجع نفسه، ص. ١٩.
- (١٩) المرجع نفسه، ص. ٢٣.
- (٢٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ و ٣٠ و ٣٢.
- (٢١) النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لكسمبرغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
- (٢٢) قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا.